

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد

الاستثمار الأجنبي وانعكاساته على التطبيقات المحاسبية في العراق (دراسة في عينة من المصارف العراقية)

ملخص رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة
المستنصرية لنيل درجة ماجستير علوم في المحاسبة

من قبل

أحمد سعد جاري

بإشراف الدكتورة

سلمى منصور سعد

٢٠٠٨

المستخلص

تُعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي من الظواهر المهمة في الاقتصاد العالمي لما له من اثر واضح في دفع عجلة النمو الاقتصادي في كثير من البلدان وخاصة النامية ، ولكون المحاسبة وليدة المجتمع تتأثر به وتؤثر فيه فان أساليبها وطرقها تتغير تبعاً للتغيرات الحاصلة في المجتمع وبما يُمكنها من توفير المعلومات المالية والكمية اللازمة لمستخدميها ، وتأتي أهمية الرسالة في الوقت الحاضر نظراً لما يشهده العراق من تطورات تتمثل في التحرك نحو اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال عقد المؤتمرات الدولية والعمل على إصدار قوانين الاستثمار لذا فهي تتناول اثر الاستثمار الاجنبي على التطبيقات المحاسبية بما تحويه من طرق وأساليب وقواعد ومعايير لاجل تعديلها بما ينجس مع الطرق والقواعد والمعايير الدولية كونها المفضلة لدى المستثمر الاجنبي من ناحية الفهم والقابلية على المقارنة .

تناولت الرسالة اثر الاستثمار الاجنبي على التطبيقات المحاسبية في عينة من المصارف التجارية العراقية لما لقطاع المصارف من دور جوهري في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة وبما يسهم في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في البلد .

لقد قُسم البحث لخمسة فصول تناول الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة في حين خصص الفصل الثاني لموضوع الاستثمار الاجنبي ومراحل تطوره ومجالاته ، أما الفصل الثالث فقد كُرس لتناول التطبيقات المحاسبية بشكل عام وفي قطاع المصارف بشكل خاص وتناول الفصل الرابع الجانب العملي للدراسة حيث اظهر اثر الاستثمار الاجنبي على التطبيقات المحاسبية لمصرفي بغداد والتجاري العراقي اللذين يمثلان عينة البحث واخيراً تضمن الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات ومن ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها :-

١ . تحتاج الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية لما توافره هذه الاستثمارات من أموال وخبرات فنية وتكنولوجية حديثة تكون هذه الدول بحاجة ماسة إليها لدفع عجلة النمو الاقتصادي فيها ، وهذا ماسعت إليه الكثير من تلك الدول كالصين ودول جنوب شرق آسيا ومصر وسوريا والاردن وغيرها .

٢ . ان المستثمر الاجنبي بحاجة إلى مناخ ملائم للاستثمار يتمثل بحزمة من القوانين التي توفر له الطمأنينة على أمواله .

٣ . إنّ التقارير المالية المستندة في إعدادها إلى قواعد ومعايير وتطبيقات محاسبية دولية ذات ثقة ومصداقية وقابلية للمقارنة بالنسبة الى المستثمر الاجنبي أكثر من القواعد والمعايير

والتطبيقات المحاسبية المحلية كون المستثمر الاجنبي يمتلك استثمارات في دول عدة وان المعايير والقواعد الدولية تساعد في إجراء التحليل والمقارنة بين تلك الاستثمارات .

٤. أن النظام المحاسبي الموحد في العراق بصورة عامة وفي قطاع المصارف بصورة خاصة لا يلبي متطلبات المستثمر الأجنبي من المعلومات وإذا ما اريد النهوض بهذا القطاع وجب تغيير أو تعديل هذا النظام وتحديث أساليب العمل المصرفي لما يتواءم مع الاساليب والانظمة العالمية لتعويض مدة الانقطاعات الطويل عن العالم بسبب الظروف التي كان يعيشها العراق وبخاصة في ظل سنوات الحصار .

٥. تختلف درجة تأثر التطبيقات المحاسبية باختلاف توجهات المستثمر فقد وجد من خلال عينة البحث ان توجهات المستثمر في مصرف بغداد كانت ايجابية حين سعى لتطوير العمل المصرفي من خلال تحديث الآلات والاجهزة المستخدمة في العمل وتكثيف الدورات التدريبية للعاملين والتشجيع على استخدام الانظمة المصرفية العالمية في حين كانت توجهات المستثمر في المصرف التجاري مبنية على تحقيق موطن قدم في السوق المصرفي العراقي في ظل تدهور الوضع العام في العراق .

أما المبحث الثاني من الفصل الخامس فقد تناول التوصيات التي أوحى بها الباحث وكان من أهمها :

١. على الدول النامية ومنها العراق التكيف مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي بما يخدم إقتصادها الوطني تعديل قوانين الاستثمار لتحافظ وتتمى بأكبر قدر رأس المال الوطني مع توفير الطمأنينة للمستثمر الاجنبي على أمواله التي يستثمرها .

٢. السعي وبشكل جاد الى تغيير أو تعديل الانظمة المحاسبية في العراق والاعتماد على القواعد والمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية ، مع وضع إجراءات رقابية خاصة بالمستثمرين الاجانب لمتابعة مدى الالتزام بالقوانين الموضوعة وللمحافظة على رأس المال الوطني فضلاً عن ضرورة تفويض ماتحقق في تجربة الاستثمار الاجنبي بشكل دوري .

٣. زيادة الوعي الجماهيري في العراق بأهمية الدور الذي تضطلع به المصارف من قبل وسائل الاعلام فضلاً عن قيام المصارف التجارية بالاعلان عن نفسها لاجل زيادة عدد عملائها المحليين والاجانب من خلال تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة ، فضلاً عن تطوير وسائل العمل المصرفي وتطوير كفاءة العاملين من خلال المزيد من الدورات التدريبية .